



المشهد السياسي الكويتي بعد استقالة الحكومة أحداث.. ومطالب

17 نوفمبر 2019

مع انطلاقة أعمال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة، برزت على السطح مجموعة مؤشرات عن حالة الأزمة والشلل السياسي الذي تعاني منه البلاد، وهذه المؤشرات لم تكن وليدة تلك اللحظة، بل أنها تراكمت لسنوات عدة حتى انفجر الوضع، وارتفع سخط قطاعات واسعة من المواطنين عبروا عنها بتجاوبهم مع حملة «#بس - مصخت» التي أطلقها النائب السابق صالح الملا لاعتصام سلمي صامت بساحة الإرادة يوم الأربعاء 6 نوفمبر 2019، ولاقت تفاعلا من مجموعات متباينة الأولويات كل منها يحمل قضاياها الخاصة المتفاقمة، وسقطت تداعياتها عليهم نتيجة سوء إدارة السلطة التنفيذية.

وقد أكد الحضور على وجود حالة من التردّي في الأوضاع العامة، سواء على المستوى السياسي في ظل المعاناة من استشرأ أنواع من الإفساد والفساد في قطاع متشعبة، يضاف إلى ذلك تدني مستوى الخدمات التي تقدمها السلطة التنفيذية، وعجزها عن طرح حلول لقضايا لاتزال عالقة لابتعادها عن مهامها ودورها المقرر دستوريا.

أفضى هذا الأمر إلى تصاعد التذمر الشعبي، ومطالبات رفعتها القوى الديمقراطية والوطنية في بيان مشترك لها دعت فيه إلى استقالة الحكومة وقدموا أخرى تحمل منهجا إصلاحيا تكون قادرة على خلق مناخ إيجابي لمعالجة الأزمة السياسية الخانقة، وإقرار قانون انتخابي يتغلب على سلبيات الحالي، ويتيح المجال لسلطة تشريعية تمارس دورها الصحيح؛ كما لم تتوان هذه القوى في الدفع بأية مشاريع حقيقية تعيد شكل الاتزان

الحياة المعيشية المضطربة للأفراد في المجتمع الكويتي وفق مفهوم العدالة الاجتماعية الغائب عن أجندة السلطتين⁽¹⁾.

وكان المنبر الديمقراطي الكويتي قد أصدر بياناً في 4 نوفمبر 2019 أكد فيه على ضرورة وقف الفساد والتصدي له، ووقف الهدر العام للفوائض المالية التي تذهب لغير مستحقيها، وداعماً للتحركات الشعبية السلمية المعبرة عن حالة من الاستياء والتذمر لتدهور الأوضاع العامة في الكويت.

استجوابين وإحالة واستقالة

في 12 نوفمبر 2019 ناقش مجلس الأمة استجوابين، الأول موجه إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان التي أعلنت استقالتها فور انتهاء الاستجواب مع تقديم طلب لترح الثقة، وكان الالاف ما طرحته الوزيرة من أن «الإصلاح أصبح مستحيلاً، والشركات باتت أقوى في قاعة عبدالله السالم، وأنها لم تواجه في هذه المسألة نواب الأمة بل المقاولين»⁽²⁾.

أما الاستجواب الثاني الذي نوقش في جلسة علنية فكان موجهاً إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية حيث قُدم مع نهايته أيضاً طلباً لترح الثقة، وخرجت مؤشرات تدل على ارتياح الحكومة بتجاوز آثار الطلب بنجاح في ارتفاع فيه مؤيدي طرح الثقة.

(1) بيان القوى السياسية المدنية بمناسبة الذكرى 57 لإصدار الدستور وللمطالبة بتصحيح المسار المختل للدولة، 11 نوفمبر 2019.

(2) جريدة الجريدة (الكويت): 13 نوفمبر 2019.

وفي 14 نوفمبر 2019 أحال النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع كل المخالفات المتعلقة بالمعاملات التي تتضمنها حسابات صندوق الجيش والحسابات ذات الصلة إلى النائب العام، ويأتي هذا القرار بعد أن انتهت لجنة التحقيق المشكلة بقرار من وزير الدفاع إلى وجود أطراف معنية بتلك المخالفات تستدعي الإحالة إلى النائب العام.

ولحق ذلك تقديم رئيس مجلس الوزراء استقالة الحكومة⁽¹⁾، في الوقت الذي أعلن فيه رئيس مجلس الأمة عن اعتقاده بعدم وجود اتجاه لحل مجلس الأمة⁽²⁾، وسط تضارب للأراء بشأن الأسباب التي دعت الحكومة لتقديم استقالتها وإن غُلفت بستار ترتيب وتعديل العمل الحكومي، حيث طفت على السطح اتهامات متبادلة بهدر المال العام وخلافات واضحة بين الوزراء⁽³⁾، وهو صراع داخلي بات واضحاً للجميع، يستلزم وقفة جادة لتجاوز صراع يُنقل لمجلس الأمة ويسبب مزيداً من الانقسام، فتردي الأوضاع العامة وتفشي الفساد وارتفاع نعمة التدمير والسخط عليها يدل على فشل الإدارة الحكومية، وأن المعضلة الرئيسية تتعلق بها⁽⁴⁾.

تسريبات وبيانات

خلال هذه الأثناء تخرج تسريبات لم يعلن عن مصدرها الحقيقي بشأن قرار الإحالة الذي قام به النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى

(1) تعتبر الحكومة المستقيلة هي السابعة التي يتولاها الشيخ جابر المبارك الصباح، وتشكلت في ديسمبر 2017، وقد ترأس المبارك الحكومة للمرة الأولى في نوفمبر 2011.

(2) جريدة الجريدة (الكويت): 15 نوفمبر 2019.

(3) على وقع الخلافات.. استقالة الحكومة الكويتية، جريدة الشرق الأوسط، 15 نوفمبر 2019.

(4) بيان صحافي للمنبر الديمقراطي الكويتي بشأن استقالة الحكومة، 14 نوفمبر 2019.

النائب العام تضمنت التجاوزات المالية واتهامات لبعض الأشخاص، ما يشير إلى صراع محتدم وكبير بين «أقطاب» وأطراف، والتصريحات التي نقلها موقع رئاسة الأركان العامة للجيش نقلا عن وزير الدفاع من أن «أسباب تقديم الحكومة لاستقالتها هو الرغبة في إعادة ترتيب الفريق الحكومي لم يصب الحقيقة»، بل أنها تكمن في «تجنب الحكومة من عدم التزامها بقسمها من خلال تقديمها للإجابات حول ما تم توجيهه من استفسارات وإستضاحات لسمو رئيس مجلس الوزراء حول التجاوزات التي تمت في صندوق الجيش والحسابات المرتبطة به»⁽¹⁾.

أعقب ذلك بيان صحافي أصدره نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رافضا لكل الاتهامات الموجهة إليه، وأعلن فيه استعداده للمثول أمام القضاء الكويتي لكشف الحقيقة، وقال في بيان أنه «من غير المستغرب من الأخ النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بإحالة الموضوع إلى النيابة العامة وتسريبه للكتب السرية الصادرة منه، وتعمده إخفاء الحقيقة الكاملة عن الشعب الكويتي، لا سيما الردود الواردة له وفي هذا التوقيت بالذات وبعد استقالة الحكومة، رغم ادعائه بعلمه بالشبهات منذ أكثر من سبعة أشهر، وهو ما يثبت الأهداف والتطلعات السياسية التي يبتغيها والتي لا تنطلي على أهل الكويت ولا تغيب عن فطنتهم»⁽²⁾.

وفي يوم الأحد 17 نوفمبر 2019 قرر النائب العام المستشار ضرار العسوسي إحالة بلاغ وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ضد وزير

(1) تصريح للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد منشور في الحساب الرسمي لرئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي على التويتر، السبت 16 نوفمبر 2019.

(2) جريدة الجريدة (الكويت): 17 نوفمبر 2019.

الداخلية الشيخ خالد الجراح، والخاص في صفقة الجيش الى لجنة التحقيق بمحكمة الوزراء.

معالجات جذرية وحقيقية

جاءت استقالة الحكومة كمطلب شعبي لتجاوز الجمود في الأداء العام، ولكن هناك متطلبات وجب إنجازها إذا ما أردنا الخروج من المأزق السياسي بحثا عن لحظة إصلاحية تمكنا من بلورة مسار سليم، فحالة التذمر الشعبي ليست مقصورة على شرائح أو قطاعات معينة، بل أخذت بالاتساع التدريجي، ومن يتابع مختلف الوسائل الإعلامية، وبالذات وسائل التواصل الاجتماعي، يلحظ هذه النغمة ودرجة حدتها وسخطها في ظل ارتفاع حدود التجاوزات المالية وحالات الفساد، دون أن نغفل لطبيعة الصراع الدائر بين «الأقطاب»، وهو الصراع الذي ينفجر بين تارة وأخرى.

المشهد السياسي الكويتي يحتاج إلى معالجات جذرية، لا حلول مبتورة مؤقتة تؤجل إنجاز مشروع الدولة المدنية الحديثة القائمة على دستور 1962 بما يحمله من حقوق يجب تكريسها لا الانتقاص منها عبر قوانين صدرت تستهدف الخصوم، وواجبات يجب أن يعيها الجميع حتى لا نفقد الهوية الكويتية التي ثبتت أسسها ومبادئها الدستور الكويتي، فلا يكفي اليوم القبول فقط باستقالة الحكومة وتغيير أعضائها، بل إلى نهج وفكر وبرنامج يتشل الكويت من أزمته الطاحنة.

نحن أحوج ما نكون إليه هو بناء أرضية سليمة تعيد المسار الكويتي إلى

بوصلته وجادته، بعيدا عن أجدادات معينة يحاول البعض فرضها، تنطلق من ثلاثة مبادئ:

الأول: تطبيق المساءلة السياسية وفقا لنصوص الدستور في محاسبة المسؤولين.

الثاني: تجاوز السياسات التي ثبت عجزها وفشلها نحو أخرى بديلة تصون الاستقلال وتضمن سيادة القانون وتحقق التنمية وترسخ الديمقراطية.

الثالث: إنهاء حالة الانفراد بالسلطة واحتكار صنع القرار.

وفي مقابل ذلك هناك مجموعة من المطالب السياسية والشعبية تتطلب تبنيتها في المرحلة الراهنة دون أي تأخير في إنجازها، من أهمها:

1- أن يكون تشكيل الحكومات قائما على منهج إصلاحى جديد، ورؤية لكويت المستقبل، لا شعارات عامة دون برنامج عملي، وإصلاح الإدارة الحكومية من خلال تبني برامج تنموية لإعادة المسار الكويتي لوضعه الصحيح والطبيعي، وأن ينحى التشكيل الحكومي نحو مفهوم «شعبية الوزارة»، في اختيار رئيسها ووزرائها، ومحو مفهوم وزارات السيادة.

2- وقف الفساد ودعم التحركات الإيجابية التصدي له، ووقف الهدر العام للفوائض المالية التي تذهب لغير مستحقيها، وإحالة المتجاوزين على المال العام لجهات الاختصاص وعدم التستر عليهم، واسترداد الأموال المنهوبة.

3- ضرورة تعديل النظام الانتخابي الحالي بقانون صادر من مجلس الأمة، والذهاب إلى آخر يقضي على السلبات التي انغمست داخل المجتمع الكويتي، عندما تغلبت الانتماءات الضيقة على الانتماء الأكبر، بما يفتح المجال للعمل السياسي المنظم من خلال العمل الجماعي القائم على أسس وبرامج وطنية، يضاف إلى ذلك أهمية إشهار الأحزاب والتجمعات السياسية حتى يكون عملها ضمن إطار قانوني.

4- لقد أدى الحراك الشعبي السابق (2009 - 2011) إلى وضع غير مريح، ما يعني ضرورة خلق أرضية وبيئة تصالحية بين مختلف الأطراف، بداية من طرح مسألة العفو العام عمن أدينوا بقضايا الرأي أو الموقف السياسي، وتكريس مبدأ حق المواطنة من خلال تعديل قانون الجنسية ليكون هناك دور محوري أكبر للسلطة القضائية.

5- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات العامة الصادرة في فترة الحراك الشعبي السابق التي كانت موجهة أساساً لتصفية الخصوم السياسيين، أو أية قوانين أخرى تحد منها.

6- طرح برنامج تنموي اقتصادي متوازن لفتح مجالات أكبر لتوسيع موارد الدولة المالية دون الاعتماد على مصدر ريعي وحيد ناضب، مع التأكيد على رفض أية مشاريع تستهدف بيع وتصفية القطاعات العامة بالدولة للقطاع الخاص المعتمد أساساً على ما تقدمه الدولة من تسهيلات ومنح مالية له، دون أن تكون له قدرة إنتاجية تنمي الاقتصاد الكويتي.

7- معالجة الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها المجتمع الكويتي،

والدفع باتجاه أن يكون للسلطة التنفيذية موقفا حاسما وحازما تجاهها من خلال ضبط عمليات الغلاء الفاحش والمضاربات في السوق، وإعادة النظر في كافة القرارات بهذا الخصوص تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، ورفض أي توجه لسحق الطبقة المتوسطة في المجتمع، وهي الطبقة القادرة على خلق التوازن المجتمعي.

8- حل القضايا العالقة مثل قضية غير محددتي الجنسية وفقا للإحصاءات والبيانات الرسمية المتوافرة، وعدم المماطلة في إنجازها، بما يكفل حق المستحقين بالتمتع بالجنسية الكويتية، وتوفير إطار قانوني وإنساني مستقر لضحايا الإهمال عن هذا الملف.

إن الكويت تمر اليوم بمنعطف تاريخي صعب يستلزم توحيد الجهود الرامية لتصحيح الاوجاج في المسار السياسي، وإعادة رسم خارطة طريق جديدة محدثاتها الرئيسية الالتزام التام بدستور 1962 بما وفره من ضمانات وفق معادلة رسمت المادتين الرابعة والسادسة منه أطر النظام، وطبيعة العلاقات بين السلطات وصولا إلى الاستقرار المنشود الذي طال أمده، فالوحدة الوطنية ليست شعارا يرفع وقت الأزمات بقدر ما يجب أن يتحول إلى برنامج يدفع نحو تغيير شامل يتطلع إليه أفراد المجتمع.

وهذا الأمر له مقتضياته التي تبدأ من عملية تفعيل المساءلة السياسية الدستورية والقانونية لكل من يثبت عليه الضلوع المباشر في حالات الفساد لاسترداد هوية دولة المؤسسات التي أخذت بالانحسار بسبب فشل إدارة السلطة التنفيذية لها، وعدم الجنوح خلف الانتماءات الضيقة، الذي أفضى إلى انشقاق مجتمعي له انعكاساته السيئة.

ولذا، فإن المنبر الديمقراطي الكويتي على أن الفساد والتراجع المجتمعي هما نتاج الحكومات المتعاقبة سواء بنهج تشكيلها أو برفض مبدأ المحاسبة، وهو ما يعني أن عملية التغيير الوزاري أضحت مطلبا مستحقا على أن تكون شاملة ومتوافقة مع تطلعات الشعب الكويتي، وأن يكون التشكيل الحكومي وفق منهج إصلاح، وأن يكون أعضاؤها على قدر كبير من المسؤولية، فلا يُكتفى برحيل البعض، بل في البدء بصورة جدية بإحالة المسؤولين للجهات القضائية المختصة وفق الإجراءات السليمة والصحيحة، فالجميع في الوقت الراهن ينتظر محاسبة المتسبب والمتنفع⁽¹⁾.

(1) بيان المنبر الديمقراطي الكويتي بعنوان «ضرورة التصدي للفساد.. ونطالب بحكومة شعبية»، 17 نوفمبر 2019.

المشهد السياسي الكويتي بعد استقالة الحكومة أحداث.. ومطالب

إن الكويت تمر اليوم بمنعطف تاريخي صعب يستلزم توحيد الجهود الرامية لتصحيح الاغوجاج في المسار السياسي وإعادة رسم خارطة طريق جديدة محدداتها الرئيسية الالتزام التام بدستور 1962 بما وفره من ضمانات وفق معادلة رسمت المادتين الرابعة والسادسة منه أطر النظام، وطبيعة العلاقات بين السلطات وصولاً إلى الاستقرار المنشود الذي طال أمده، فالوحدة الوطنية ليست شعاراً يرفع وقت الأزمات بقدر ما يجب أن يتحول إلى برنامج يدفع نحو تغيير شامل يتطلع إليه أفراد المجتمع.



alminbarkw.org



alminbaraldemo



alminbaraldemo

المنبر الديمقراطي الكويتي
Kuwait Democratic Forum

